العراق وعصر الديمقراطية واقتصاد السوق

(٢.١)

د. ماجد الصوري / خبير اقتصادي

لقد مضت قرون طويلة تطورت فيها اشكال الدولة من خلال صراعات واضطرابات حتى وصلت إلى اشكالها الأخيرة في النصف الثاني من القرن العشرين:

١. دول اقتصاد السوق
٢. دول التخطيط المركزي
٣. الدول النامية

وذلك حسب تقسيم الأمم المتحدة لشكل الدول القائمة وقد بين هذا التقسيم على أسس اقتصادية وليست سياسية أما من الناحية السياسية فكان يتم تقسيم الدول إلى دول اشتراكية تتبع نظام الحزب الواحد، حزب كل الشعب، أو ديكتاتورية البروليتاريا، والى دول ديمقراطية تتبع نظام اقتصاد السوق والى دول متخلفة كانت الديكتاتورية الفردية أو ديكتاتورية الحزب الحاكم هي النظم السائدة فيها عدا بعض الاستثناءات.

ان التغيرات الاقتصادية والسياسية التي عصفت بدول العالم في العقدين الاخيرين من القرن العشرين أدت إلى تفكك الاتحاد السوفياتي وتحول الكثير من دول التخطيط المركزي إلى دول اقتصاد السوق وانحسار فكرة ديكتاتورية الحزب الواحد وحل محلها فكرة النظام الديمقراطي وتعدد الأحزاب وفي خضم هذه الاحداث والتغيرات بدأت سياسات دولية جديدة تظهر أساسها سيطرة القطب الواحد على مجريات الامور في العالم، مما جعل الخريطة السياسية الدولية تهتز وبدأت كثير من الدول تحدد مواقفها على أساس مصلحتها الاقتصادية فبعضها التجأ إلى الاتحاد الأوروبي والتحق به أو يحاول الالتحاق به، والآخر التجأ إلى التحاف المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية، والكثير من الدول، وحتى التي التحقت بالاتحاد الأوروبي قامت بنفس الوقت بالتزلف للولايات المتحدة الأمريكية وتطوير علاقتها بها، وكان احتلال العراق فرصة كبيرة لهذا التزلف، وحاولت روسيا ان تجمع شتات الاتحاد السوفيتي وما زالت تحاول بعد إدراكها الخطأ الكبير الذي تم الوقوع فيه، وفي نفس الوقت تعمل على ايجاد تحالفات جديدة من أجل تخفيف وطأة سيطرة القطب الواحد على مجريات السياسية العالمية. وحتى الآن لم يصح العالم من الاحداث المتتالية التي عصفت به ولم تحدد خارطة سياسية واضحة المعالم والحدود. إلا ان الشيء الوحيد الذي يمكن التأكيد عليه هو انتصار النهج الديمقراطي وسياسة اقتصاد السوق بما نستطيع تسميته حقاً بعصر الديمقراطية واقتصاد السوق ان الغموض الكبير الذي أكتنف سلوكية الدكتاتورية العراقية في هذه الاحداث، منذ الحرب مع إيران وحتى احتلال الكويت والحصار الاقتصادي ، وغباءها المطبق في تحليلها السياسي للاحداث الجارية في العالم (إذا افترضنا حسن النية) قد أدى إلى احتلال العراق من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأكثر ديناميكية وفعالية وهجومية وجعجعة في العالم في الوقت الحاضر، بحجج لم يتفق عليها المجتمع الدولي، ولا يزال كذلك، رغم وضوح الغرض من ذلك كما قال الرئيس الفرنسي جاك شيراك ألا وهو اعادة تقسيم العالم لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية.

لاقى الاحتلال بعد وقوعه من باب الاعتراف بالواقع المر والبحث عن الجوانب الايجابية فيه موافقة شبه اجماعية من المجتمع العراقي بقواه السياسية الفاعلة، لأنه استطاع ان يسقط النظام الديكتاتوري الذي عانى منه الشعب العراقي بقومياته وطوائفه واطيافه كافة، طوال عقود طويلة، مع الوعود بتحويل العراق إلى نموذج للديمقراطية في الشرق الأوسط والدول النامية.

ومن آثار هذا الاحتلال، تم القضاء على الأجهزة الأساسية لإدارة الدولة العراقية وتعطيل جميع القوانين والانظمة التي كانت تقوم على تنظيم عمل هذه الأجهزة. وبرغم كل الجوانب الايجابية فيه، اصبح الآن بالامكان وضع أسس جديدة لتحديد نوعية الأجهزة الإدارية اللازمة لتمشية أمور الدولة العراقية وأسس تنظيم الحياة السياسة والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع العراقي القديم . الحديث في آند واحد. ومن جملة الشعارات المرفوعة الآن من مجموعة كبيرة من القوى السياسية والقادة السياسيين على الساحة العراقية هو انشاء الدولة الديمقراطية واتباع نظام اقتصاد السوق.

ان المجتمع العراقي بطبيعته مجتمع ديمقراطي بفسيفساء طوائفه واطيافه الدينية والاثنية التي تعايشت على المستوى الشعبي قروناً طويلة. ولا يمكن لهذا المجتمع بامكانيته البشرية وثرواته الطبيعية ان يتطور تطوراً ملموساً وسريعاً بوجود النظام الديمقراطي في كل مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية.

ان أساس الدولة الديمقراطية هو وجود الدستور الذي يقوم على تنظيم شكل الدولة ونظام الحكم وطريقة تداول السلطة، ويحدد واجبات وحقوق السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية والعلاقة فيما بينها. وينظم عملية التشريع واصدار القوانين وتعداد حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في الملكية الخاصة والكثير من الحقوق والواجبات الأخرى ومعايير حمايتها. وهذا ما تعمل القوى السياسية الفاعلة على تحقيقه حتى نهاية العام الحالي. ونأمل ان تقوم الجمعية الوطنية المنتخبة بتنفيذ هذه المهمة الأساسية ضمن الوقت المحدد الذي لم يبق منه إلا القليل.

ولا يمكن لأي دولة مهما كانت، ان تكون ديمقراطية إلا بتفعيل الدستور والالتزام به واحترامه من قبل جميع مكونات المجتمع. وهو ما يتطلب وجود ثقافة ووعي دستوري لدى المنظمات السياسية والاجتماعية الفاعلة على الساحة العراقية واجهزة الدولة والشعب كله. ان المهمة الأساسية امام الجمعية الوطنية والقوى السياسية والاجتماعية الفاعلة على الساحة العراقية، ليس فقط كتابة الدستور وإنما مناقشته على المستوى الشعبي والتحضير للتصويت عليه، وعلى الجمعية الوطنية ان تضع الجدول الزمني لكل ذلك واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحضير فئات الشعب المختلفة لهذه العملية.

ان الأجهزة الإدارية والتنفيذية للدولة العراقية التي تقوم على تسيير أعمال الدولة والتزاماتها الداخلية والخارجية، الموروثة عن النظام السابق والعناصر الجديدة التي افرزتها اخطاء الاحتلال وفترة الفوضى والصراع مع الاحتلال من اجل السيادة العراقية، والإرهاب وعدم الأمان والاستقرار خلال السنتين الاخيرتين، قد ابتلت بتفشي وتعمق الأمراض الإدارية المتمثلة بالبيروقراطية وكثرة المتطلبات والإجراءات الورقية والقرارات والتواقيع وحجب المعلومات أو التفريط بها وتجاوز الموظفين لصلاحياتهم والتلكؤ والاهمال بالقيام بالواجبات والتميز والمحسوبية والتحايل والاختلاس والتلاعب بالاموال العامة لمصلحة هذا أو ذاك من أصحاب النفوذ في هذه الأجهزة أو خارجها فرداً أو مجموعة افراد أو تنظيمات سياسية ان الحزب أو مجموعة الأحزاب أو الفئات السياسية التي تتسلم قيادة الدولة بعد الانتخابات يعملون بشكل أو بآخر للحصول والسيطرة على المراكز القيادية في الدولة وهو شيء طبيعي. إلا ان المسألة الأساسية في الديمقراطية هي الشفافية في التعامل مع البرامج السياسية والاقتصادية لهذه المجموعات وتنفيذها. وعدم تسييس الوظائف وعلى الأخص الحلقات الأساسية والدنيا من السلم الوظيفي. إذ سيكون ذلك سبباً للتغاضي عن المؤهلات التي تتطلبها الوظيفة ومن ثم غياب القدرة على التنفيذ مما سيؤدي إلى المحسوبية والفساد. ان الشفافية في التعامل ستعمل على تسهيل عملية الرقابة سواء من قبل الجمعية الوطنية (البرلمان) أو جهاز الرقابة المالية أو جهاز رقابة الفساد أو المؤسسات المدنية.

ان الفساد في أجهزة الدولة متوغل حتى في الأجهزة القضائية والأمنية والتثقيفية (الجامعات والمعاهد والمدارس) وهو أخطر فساد يمكن ان يواجهه أي مجتمع لأنه فساد الحاضر والمستقبل. ولذلك فان محاربة الفساد في هذه الأجهزة هو الخطوة الأهم في محاربة الفساد ككل حالياً ولضمان جيل غير فساد في المستقبل.

لقد جرت محاولات عديدة لمحاربة الفساد في بعض الدول التي نالت استقلالها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، إلا ان هذه الظاهرة تفشت أكثر وأكثر وذلك لفساد القضاء والمؤسسات الثقافية والاجهزة الأمنية. مما أدى إلى فساد نفس الأجهزة التي تحارب الفساد وفساد المجتمع وكان الأساس في ذلك تورط الأجهزة القيادية في الدولة، صاحبة السلطة، في عمليات الفساد.

ان نقطة الابتداء والأساس في محاربة الفساد الإداري هي:

أولا: اخلاص القيادة السياسة للدولة في عملها وشفافية برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنفيذها بالانسجام مع الدستور والقوانين لتكون النموذج الأعلى للعمل في دوائر الدولة ومؤسساتها التنفيذية وهو أم متطلبات الديمقراطية. ان نجاح الانتخابات في العراق كان امتحاناً كبيراً لرغبة الشعب العراقي الصادقة في الديمقراطية والتعددية والفدرالية وهو ما تدعو إليه جميع القوى السياسية الفاعلة في العراق. إلا انه وحتى هذه اللحظة ما زالت هذه القوى تستند إلى الشعارات الرنانة وتاريخها في محاربة الديكتاتورية ومعاناتها منها. وانهمكت في المشاكل اليومية وتوزيع الإدارات والمناصب، مما ساعد إلى درجة كبيرة على تفشي البيروقراطية والمحسوبية والفساد الإداري.

وللأسف الشديد لم يقم أي من هذه القوى السياسية حتى الآن بطرح أي برنامج سياسي أو اقتصادي واضح المعالم يمكن ان يدلل على التفكير الجيد لهذه القوى في مستقبل العراق معالجة والحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع العراقي. لقد عمد النظام السابق الى اشغال الشعب العراقي بالمشاكل المعيشية اليومية منذ توليه السلطة في نهاية الستينيات من القرن الماضي وحتى اللحظة الأخيرة من عمره. وبذلك استطاع ان يمرر أعماله الإجرامية سواء الحروب التي تسبب فيها أو السرقات الكبرى للأموال العامة التي قام بها. ولم يتغير الوضع كثيراً عدا إضافة عامل الإرهاب والأمان. فالحديث السائد بين الناس الآن أولاً عن التفجيرات والمفخخات والمآتم وبعد ذلك يأتي الحديث عن الطعام والحصة التموينية والسرقات التي تحدث فيها، ثم عن البطالة والمحسوبية والفساد الإداري وعدم اخلاص القيادات السياسية الحالية. وهذا حديث حتى من أسهم بشكل فعال في الانتخابات. وأصبحت هذه الحالة بيئة صالحة لنمو القوى الإرهابية المعادية وانعزال القيادات عن الجماهير. لقد آن الأوان لتوحيد الصفوف والهجوم الكاسح على القوى الإرهابية والمشاكل اليومية للشعب العراقي.. ولن يتم ذلك إلا بتحقيق السياسات التي يتم المناداة بها وليس من خلال اطلاق الشعارات الرنانة.

أزمة الكهرباء وانعكاساتها على الهم الاقتصادي

حسام الساموك

يبدو ان العراقيين برهنوا للعالم أجمع على انهم أكثر شعوب العالم إدراكاً لأهمية الكهرباء في حياتنا المعاصرة بفعل ما يعانونه من ازمات الانقطاع المتصاعدة، انطلاقاً من مبدأ ان أكثر الناس أحساسا بالسعادة هم من يفتقدونها. وفي هذا الاطار فان ثمة من يرجح ان ينطبق على وزير الكهرباء الحالي والمتصرف معاً جدول الانقطاع الذي يشمل عموم خلق الله، لتكون معاناته من أزمة الكهرباء حافزاً لسعيه المنتظر من اجل تخفيف معاناة الآخرين.

كل ما نتمناه ان لا يكرر القائمون على هذا الأمر ما تحول إلى (جنجلوتية) مملة في أن حاجة العراق للكهرباء أكبر من قدرات التوليد المعتمدة، وان مشروعاته لشراء الطاقة يتم التعاقد فيها مع دول الجوار، وان الهواجس الأمنية تلعب دوراً في عرقلة استمرارية تواصل التيار الكهربائي حتى في حدوده الدنيا وبما يعرف بالقطع المبرمج لكننا نود ان نهمس باذن السيد وزير الكهرباء وكل القائمين على تنفيذ سياسات إيصال النزر اليسير من تلك الخدمة، بما تخلفه أية أزمة في توصيل الطاقة الكهربائية، ان لم نقل ما توفره من فرص لخلق ازمات لاحقة وارباكات محتملة في كل مفردات حياة الناس في زمن لا يحسدون فيه على ما يقاسون من همومٍ لا تحصى.

هل يصدق وزير الكهرباء مثلاً أن انقطاع الكهرباء سيجعل في خلق أزمة في محطات تعبئة البنزين، حيث ان معظم تلك المحطات يدعي العاملون فيها ان المولدات الكهربائية المنصوبة فيها عاطلة، أو تفتقر إلى وقود الكاز.

ثم هل يتذكر ان مجرد تعطل الطاقة الكهربائية سيوقف العديد من الورش الصغيرة والدكاكين التي تحتاج الكهرباء في اداء عملها كالمصلحين والخياطين والحرفيين الآخرين بما فيهم لحامو اطارات السيارات ولا نريد ان نذكره بأن المصانع الكبيرة والورش التقنية التي تعيش من دورات مكائنها مجاميع هائلة من العمال والحرفيين قد اضطرت لغلق أبوابها إذا ما عجز أصحابها عن شراء مولدات ضخمة قادرة على تزويدها بالطاقة التي تشغل اجهزتها ومكائنها.

اذن، فإذا كانت الانقطاعات المبرمجة والطارئة قد لعبت دوراً مؤثراً في إرباك حياة المواطن والمبالغة في معاناته واضطراب برامجه، فأنها فرضت واقعاً مأساوياً بعرقلة المسيرة الإنتاجية وعطلت أعمال المواطنين وأخرت مواردهم وأربكت كل برامج أنشطتهم.

وحين نؤشر لتلك المشاكل، ومقدار ما تخلفه من اثار واضحة على المسيرة الاقتصادية، انما لنوضح أهمية تحمل الأجهزة المسؤولة في وزارة الكهرباء، وكل الفعاليات الساندة لها، لمهماتها بما يؤكد انجازها للمشاريع وتحقيق مؤشرات عملية في طريق تنفيذ الوعود التي فقدت . للأسف . مصداقها في تداولات الناس. فقد سبق ان أعلن أكثر من مسؤول، بمن فيهم وزيراً للكهرباء السابق واللاحق بأن صيفاً قادماً سيكون أكثر رحمة مما سبقه، وان الطاقات التوليدية ستتصاعد انسيابياً، لكنها في واقع الأمر تنازلت انسيابياً ليكون الصيف السابق أكثر رحمة من الصيف اللاحق وجدول انقطاعات الشهر الماضي اقل معاناة من شهر قادم.

أليس من حق المواطن ان يسأل المسؤولين عن توفير خدمة الكهرباء اذن لماذا تعدون بما لا طاقة لكم على الإيفاء به؟

بسبب انقطاع التيار الكهربائي

تصاعد الطلب على شراء المولدات الكهربائية

محمد حمودي

بسبب انقطاع التيار الكهربائي وبصورة مستمرة ولفترات طويلة ومع الارتفاع التدريجي لدرجات الحرارة يزداد الطلب على شراء المولدات الكهربائية من قبل المواطنين. المدى استطلعت آراء بعض أصحاب محال الجملة في مركز السنك لبيع الأجهزة الكهربائية فتحدث السيد حسن علوان صاحب محل جملة لبيع المولدات صينية المنشأ قائلاً: شهدت أسواقنا اقبالاً واضحاً على بيع المولدات وذلك بسبب الانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي في مناطق بغداد وبعض اطراف المحافظات وزاد اقبال المواطنين على شرائها حيث يتراوح سعر المولدة ما بين ١٦٠ إلى ٢٥٠ دولاراً وحسب الامبيرية اما السيد محمود احمد صاحب شركة الوزير ومحال لبيع مولدات يابانية، وايطالية الصنع فيقول تصاعد الطلب على بضائعنا، بعد ان تحول المواطنون من شراء المولدات الصينية المعروفة بتواضع ادائها واستهلاكها المتزايد للوقود إلى شراء وأقبالهم على المولدات اليابانية والايطالية باعتبارها أكثر رصانة ومتانة ومضمونة فضلاً عن علامتها التجارية المعروفة برغم الارتفاع الهائل باسعارها فهي اقتصادية أما السيد سلام الراوي صاحب محال جملة فيقول لقد زادت مبيعاتنا في هذه الأيام بسبب الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي حيث نبيع من (٢٥ إلى ٤٠ قطعة في بغداد أما المحافظات فقد زاد الإقبال عليها أيضاً وهذا يعزى إلى استقرار امني ملحوظ في المحافظات وانخفاض واضح في العمليات العسكرية وفتح معظم الطرق المؤدية من بغداد وإليها.

اما السيد حازم احمد تاجر جملة ومفرد فقد قال قد تحسن الطلب على المولدات الصينية برغم أنها تجارية ولكن سعرها يتناسب ودخول المواطنين كما زاد الإقبال في المحافظات زاد بسبب تحسن الأوضاع في بعض المناطق وأطراف بغداد. وأكثر مبيعاتنا نوع (سوبر باور) حيث لا يتجاوز سعرها ١٢٢ دولارا.

أول مرة استخدام بطاقة الفيحاء الائتمانية في المصارف البصرية

البصرة / عبد الحسين الغراوي

تشكل النظم والأساليب المصرفية الحديثة مرتكزاً للتنمية الاقتصادية من خلال رفع الكفاءة المصرفية لدى العاملين في البنوك والمصارف الرسمية والأهلية العراقية عن طريق اختزال الإجراءات (الروتينية) وإدخال أساليب عمل أكثر حداثة هذا ما سوف يشهده القطاع المصرفي في محافظة البصرة، إذ سيتم استخدام تقنية مصرفية حديثة اول مرة وهي بطاقة الفيحاء الائتمانية السيد زهير علي أكبر. مدير عام البنك المركزي العراقي في البصرة حدثنا عن هذه البطاقة قائلاً: بطاقة الفيحاء الائتمانية التي سوف يتم التعامل بها فرع البصرة تعتبر وسيلة مصرفية حديثة وطريقة مثلى للبيع والتعامل يؤمن السرعة والامان للمواطنين.

وأضاف ان بامكان المواطن طلب البطاقة الائتمانية من ممثل الشركة الموجودة في احد المصارف، وباستطاعته ايداع المبلغ الذي يرغب ادخاله في البطاقة في حساب الشركة في المصرف نفسه وأوضح ان الشركة تقوم بادخال البيانات لطالب البطاقة واصدار البطاقة الائتمانية وفي حالة رغبة حامل البطاقة باستخدامها للشراء بعد اختياره للسلعة المراد شراؤها، يقدم بطاقته الائتمانية إلى صاحب المتجر الذي يقوم بدوره بادخال البطاقة بالجهاز فيطلب منه الجهاز ادخال مبلغ البيع وإذا تأكد وجود رصيد تتم عملية البيع الجهاز يقوم باصدار رصيد من نسختين يبين فيهما اسم المتجر وتاريخ ووقت البيع ومبلغ البيع والرصيد المتبقي في بطاقة الفيحاء الائتمانية ويحتفظ التجار بنسخة من الرصد في حين تسلم النسخة الثانية لصاحب البطاقة الائمانية. وافاد السيد المدير العاملالبنك المركزي العراقي في البصرة ان الاستعدادات جارية لتطبيق التعامل بواسطة بطاقة الفيحاء الائتمانية. موضحاً في حالة ان الرصيد لا يكفي أو حامل البطاقة قد تجاوز الحد الأدنى للصرف اليومي فلا تتم عملية البيع.

وأشار إلى ان الجهاز سوف يقوم تلقائياً باحتساب عمولة قدرها ١٠٪ على حامل البطاقة، أي إذا سحب مبلغ مائة ألف دينار فتحتسب عمولة قدهار ألف دينار يقوم الجهاز بخصمها لمصلحة الشركة أو المصراف . مشيراً بطريقة التعامل المصرفي هذه البطاقة بانها تؤدي خدمة سريعة وضماناً وأماناً لحامل البطاقة.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٦٠	١٤٧٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

اسعـــار لا تعـــرف الانخفـــاض

نينوى / رعد الجماس

من المفرح حقاً ايجاد الحلول المناسبة لأزمة المشتقات النفطية ومنها بشكل خاص وقود السيارات (البانزين) التي تفاقمت قبل أسابيع قليلة وشلت حركة الحياة في أغلب المناطق العراقية التي وقعت تحت طائلها، فضلاً عن اضرارها المادية والنفسية على المواطن، والتي أشعلت من ضمن ما جاءت به من سلبيات، أسعار انواع البضائع والمواد التي يحتاجها في معيشته اليومية، ومنها ارتفاع أجور وسائط النقل المختلفة والتي تستخدم البنزين تحديداً، حيث تضاعفت على أجورها السابقة عدة مرات، وبالذات المركبات التي تعمل على الخطوط الخارجية الرابطة ما بين العاصمة والمحافظات.

غير أن المحزن في الأمر ان هذه الزيادة التي أحدثتها شحة الوقود لم تعرف طريقها إلى الانخفاض والعودة إلى سابق عهدها بعد انحسار الأزمة وزوالها، لتشكل بالتالي عبئاً جديداص يضاف إلى قائمة الاعباء والمتاعب التي تثقل كاهل المواطن، ولتساهم مع موجة غلاء الأسعار التي شملت كل شي في افراغ محتوى التغييرات الجذرية التي حسنت من سلم رواتب الموظفين وأجور العاملين في أعقاب تغييرات أوضاع العراق الجديد.

وما يبعث على الدهشة في هذا الوضع غير السوي الذي انتهزه ضعاف النفوس حتى (يستفيدوا) في ظل غياب أجهزة الدولة الرقابية وعدم فاعليتها ان السيل الكبير من المركبات الوافدة من خارج القطر الذي أغرق شوارع مدنه بها، بدا وكأنه يتناسب طردياً مع ارتفاع أجور النقل التي من المتفرض حسب هذا الموقع المنظور، نزولها إلى أدنى مستوياتها نظراً للعدد الهائل من السيارات الجديدة التي أضيفت إلى ما موجود سابقاً والتي أصبحت وحسب ما وصفها أحد المواطنين البسطاء بقوله.. (أكثر من عدد البشر!!)

نقول.. في ظل المتغيرات السياسية الحالية التي تشهدها البلاد وتسلم الحكومة العراقية الجديدة لمهامها، من الضروري جداً تفيعل دور مؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة، ولا سيما منها تلك التي على تماس مباشر مع حياة المواطنين اليومية حتى تتمكن من أداء واجباتها ومهامها على أكمل وجه وبما يضمن حقوق الأغلبية الساحقة من المواطنين الذين لا حول لهم ولا قوة، ومساءلة كل من يحاول الحاق الظلم والأذى بهم، ذلك الظلم الذي عانوه حقباً طويلة.